الأنباء
الخميس 8 اكتوبر 2015

إذا استمر تراجع النفط.. وستلجأ إلى الاستدانة محليا وعالميا

«S & P»: حكومات الخليج ستخفض الإنفاق الاستثماري

قالت وكالة «ستاندرد آند بورز» (S & P) ان الحكومات في دول الخليج تعمل على حماية الإنفاق الاستثماري الرأسمالي لدعم النشاط الاقتصادي، وذلك بالرغم من الضغوط المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط.

وذكرت في تقريرها بعنوان: «حكومات الخليج تحمي الإنفاق الاستثماري لدعم النمو» انه بالرغم من تراجع النمو الاقتصادي وحدوث عجز مالي في دول مجلس التعاون الخليجي إثر انخفاض أسعار النفط بأكثر من 50٪ منذ يونيو 2014، فهناك توقع بأن تعمل الحكومات على الإبقاء على رأس المال الاستثماري بمستوى مرتفع نسبيا كحصة من إجمالي الإنفاق الحكومي في محاولة منها لدفع النمو الاقتصادي.

وقال التقرير، مع ذلك، ففي حال انخفاض في أسعار النفط إلى ما دون توقعاتنا الحالية وحدوث المزيد من التراجع في الأرصدة الحكومية نتيجة لذلك، نتوقع ان تقوم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بخفض الإنفاق الاستثماري بشكل أكبر.

الإنفاق غير الحكومي يتراجع.. والعقود تنخفض 16٪

وأضاف التقرير: «نعتقد ان حكومات دول مجلس التعاون الخليجي قد تنظر أيضا في اللجوء إلى أسواق رأس المال المحلية والعالمية لتنويع مصادر التمويل لديها، ولدعم النمو الاقتصادي، ولبناء أسواق رأسمال الدين، وللتخفيف من وتيرة استنفاذ مراكز أصولها».

وأشار التقرير الى ان الإنفاق الرأسمالي غير الحكومي أخذ يتراجع، لاسيما المتعلق بشركات التنقيب عن النفط والغاز، كما انخفضت قيمة العقود في منطقة الشرق الأوسط إلى 83 مليار دولار حتى شهر أغسطس 2015، بانخفاض قدره 16٪ عن الفترة نفسها من العام 2014.

«بلومبيرغ»: «أبوظبي» تعين بنوكاً لبيع أصولها بسبب تراجع أسعار النفط

مدحت فاخوري

تدرس حكومة أبوظبي بيع حصص في اصول تملكها في شركات استراتيجية بسبب الضغوط على اسعار النفط.

وتجري شركة أبوظبي الوطنية للطاقة وشركة الاستثمارات البترولية الدولية محادثات مع بنوك بشأن الخيارات لبيع حصص لها في شركات استراتيجية: او التصرف في بعض الاصول، وفقا لأشخاص رفضوا الكشف عن هويتهم بسبب سرية المحادثات، نقلا عن «بلومبيرغ».

ووفقا للمصدر فان شركة مبادلة للتنمية وهي صندوق استثماري، تدرس بيع المزيد من الأصول في مشروعها المشترك مع شركة جنرال الكتريك، ومن ضمن هذه البنوك، بنك «أوف أميركا كورب » و«جي بي مورغان تشيس» وشركاه ومجموعة «كريدي سويس AG»، في حين أن هناك بعض الكيانات المرتبطة بالحكومة قد عينت بالفعل مستشارين في هذا الشأن، وفقا للمصدر.

ووفقا لـ «بلومبيرغ» فإن شركة مبادلة للتنمية وشركة أبوظبي الوطنية للطاقة «طاقة»، وشركة الاستثمارات البترولية الدولية IPIC تملك اصولا بنحو 150 مليار دولار.

برنت يخترق حاجز الـ 50 دولاراً

نيويورك-رويترز: قفزت العقود الآجلة للنفط نحو دولارين للبرميل مخترقا نطاق تداول استمر شهرا مدعوما بعوامل من بينها مشتريات لأسباب فنية وبيانات من الحكومة الأميركية تشير إلى أن تخمة المعروض العالمي ربما تنحسر.

وصعد خام القياس العالمي مزيج برنت لليوم الثالث على التوالي ليغلق فوق 50 دولارا للبرميل للمرة الأولى في شهر.

وأقنع هذا بعض المتعاملين بأن هناك احتمالات ضئيلة لأن تعود الاسعار للهبوط إلى أدنى مستوياتها في ست سنوات ونصف الذي لامسته في أغسطس. وارتفعت عقود برنت لأقرب استحقاق 2,67 دولار أو 5,42٪ لتبلغ عند التسوية 51,92 دولارا للبرميل. وأثناء الجلسة قفزت عقود برنت لتصبح على مبعدة سنت واحد من 52 دولارا للبرميل وهو أعلى مستوى لها منذ الثالث من سبتمبر. وزادت عقود الخام الأميركي الخفيف 2,27 دولار أو 4,91٪ لتغلق عند 48,53 دولارا للبرميل. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في تقريرها لتوقعات الطاقة للأجل القصير إنه من المتوقع أن يرتفع إجمالي الإمدادات العالمية إلى 95,98 مليون برميل يوميا في 2016 وهو ما يقل 0,1٪ عن توقعات الشهر الماضي. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي 270 ألف برميل يوميا إلى 95,2 مليون برميل يوميا بزيادة 0,3٪ عن توقعات سبتمبر.

برميل نفط برنت في لندن

7 أكتوبر 2015، الساعة 11:45 ت غ
تسليم نوفمبر، بالدولار الأميركي

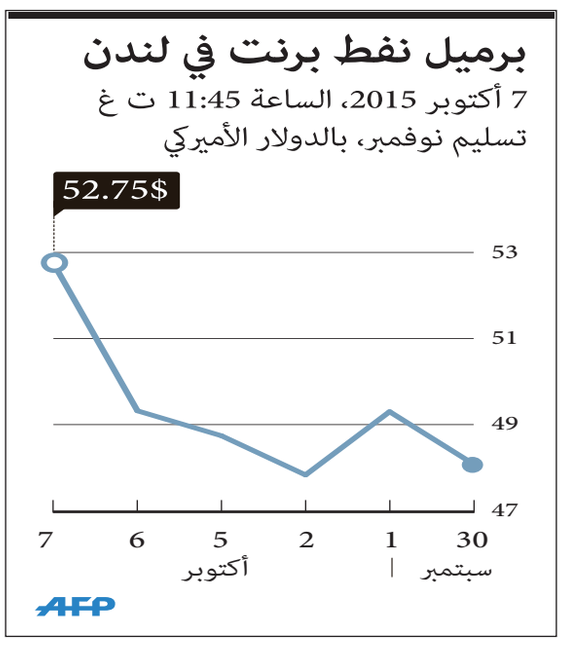

«الوطني للاستثمار»: إمكانيات البنوك المركزية لتحفيز الاقتصاد تتناقص سريعاً

قال تقرير صادر عن شركة الوطني للاستثمار ان الأسواق العالمية تراجعت للشهر الثاني على التوالي، ولكن بمعدل أبطأ. ويستمر الاقتصاد العالمي في إظهار علامات الضعف في ظل غياب المؤشرات الايجابية حول العالم. وتظل وعود البنوك المركزية بمزيد من التحفيز تمثل الجانب الإيجابي الوحيد في الوضع الحالي. ومع ذلك، أصبح تنفيذ سياسات التحفيز الفعالة أكثر صعوبة، حيث ان الوسائل والامكانيات المتوافرة لدى البنوك المركزية حول العالم آخذة في التناقص السريع في ظل استمرار انخفاض التضخم وضعف النمو الاقتصادي.

الأسواق الأميركية

ولفت التقرير الى انخفاض الأسواق الأميركية بـ2,9٪ خلال شهر سبتمبر الماضي، حيث جاءت المؤشرات الاقتصادية متباينة، وتم تعديل الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني ليرتفع من 3,7 إلى 3,9٪ لربع السنة على أساس سنوي، كما حققت مبيعات التجزئة نموا بنسبة 0,2٪ على أساس شهري، وانكمش الإنتاج الصناعي بنسبة 0,4٪ على أساس شهري. في الوقت نفسه، استمر الأداء الجيد لسوق العمل ليدفع معدل البطالة نحو الانخفاض إلى 5,1٪، غير أن تقرير الوظائف الذي نشر مطلع أكتوبر الجاري أتى دون التوقعات، اذ أشار أن الاقتصاد أضاف 142 ألف وظيفة فقط في شهر سبتمبر. وظل الخبر الأكثر أهمية خلال سبتمبر، هو قرار الاحتياطي الفيدرالي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير بسبب استمرار معدل التضخم دون النسبة المستهدفة. والأكثر أهمية أن الاحتياطي الفيدرالي ألقى الضوء أيضا على ضعف الاقتصاد العالمي، وهو ما أرسل رسائل سلبية للغاية في الأسواق الأخرى.

عوائد المؤشرات العالمية

لشهر سبتمبر 2015

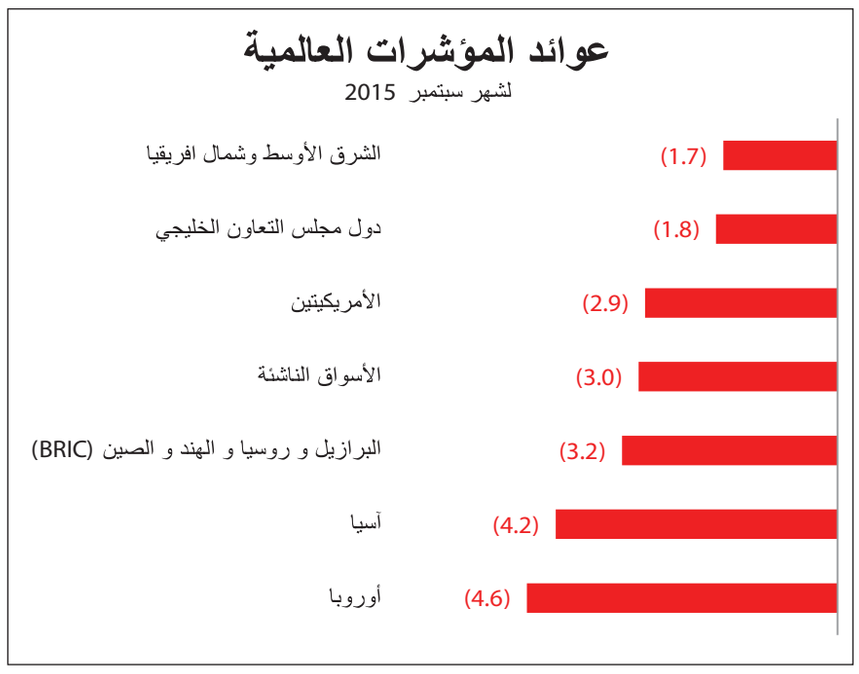

تنفيذ سياسات تحفيز الاقتصاد العالمي باتت أكثر صعوبة

تراجع مؤشرات الأسواق العالمية للشهر الثاني على التوالي

الأسواق الأوروبية

وتطرق التقرير الى انخفاض الأسواق الأوروبية أيضا بـ4,6٪ خلال شهر سبتمبر، على الرغم من إظهار منطقة اليورو بعض علامات التعافي. فقد تم تعديل الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني ليرتفع من 1,2٪ إلى 1,5٪ على أساس سنوي. في الوقت نفسه، تظهر معظم المؤشرات الاقتصادية اتجاهات إيجابية في الربع الثالث مع تعافي الإنتاج الصناعي (+1,9٪ على أساس سنوي) ومبيعات التجزئة (+2,7٪ على أساس سنوي) في شهر يوليو. إلا أن تحول معدل التضخم نحو السلبية خلال شهر سبتمبر (-0,1٪ على أساس سنوي في شهر سبتمبر) يعد علامة مثيرة للقلق، وقد تدفع البنك المركزي الأوروبي إلى زيادة مشترياته من السندات هذا العام.

الأسواق الخليجية

خليجيا، قال التقرير ان أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي انخفضت بـ 1,7٪ و1,8٪ على التوالي، متفوقة في أدائها على مناطق أخرى. وبشكل عام، جاء أداء الأسواق متماشيا مع الأسواق العالمية في ظل غياب المحفزات على المدى القصير في المنطقة والانخفاض الموسمي في السيولة. مع ذلك، ما زلنا نرى أن هذا الاتجاه غير مبرر في ظل الأساسات الاقتصادية السليمة التي تتمتع بها المنطقة مع استمرار التزام الحكومات بالإنفاق الاستثماري، مدعومة بالاحتياطيات الضخمة التي تراكمت خلال السنوات الماضية. ولذلك، نعتقد أنه يجب على أسواق المنطقة أن تتفوق في أدائها على الأسواق العالمية في القريب العاجل.

الأسواق الآسيوية

وذكر التقرير ان الأسواق الآسيوية انخفضت بـ 4,2٪ خلال شهر سبتمبر مع توقعات انزلاق الاقتصاد الياباني إلى الركود للمرة الثانية خلال عامين، بعد أن انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,2٪ على أساس سنوي في الربع الثاني. ويبدو أن الربع الثالث كان بنفس الضعف حيث هبط الإنتاج الصناعي بنسبة 0,5٪ على أساس شهري وتراجعت مبيعات التجزئة من 1,8٪ إلى 0,8٪ في شهر أغسطس على أساس سنوي.

توقعات هبوط أسعار الذهب مجدداً توجه المستثمرين إلى الأسهم والسندات

كونا: توقع خبير اقتصادي هبوط مستويات الذهب مجددا جراء تفضيل المستثمرين حاليا الاستثمار في الأسهم والسندات، لاسيما أن ارتفاع أسعار الذهب سابقا كان يعتمد على انخفاض مستويات الدولار مقابل العملات الرئيسية.

وقال مدير التداول في شركة «بوابة المستثمر» م.طلال الوهيدة في لقاء مع «كونا» ان عزوف المستثمرين المؤقت عن الاستثمار في الذهب جاء إثر بيانات تقرير الوظائف الأميركية والتوقعات بتراجع فرص قيام البنك المركزي الأميركي برفع أسعار الفائدة.

وأضاف م.الوهيدة أن تزايد توقعات تأجيل قرار رفع أسعار الفائدة ساهم بشكل كبير في تزايد الإقبال على الأسهم، متوقعا أن يعمل هذا القرار على إضعاف الذهب بشكل كبير، لاسيما أن الارتفاع الذي شهده مبني على ضعف الدولار فقط وليس قوة الطلب على المعدن النفيس.

وذكر أن أسعار الذهب تراجعت مطلع الأسبوع بعد أن سجلت أكبر ارتفاع ليوم واحد خلال تداولات يوم الجمعة الماضي وسط ارتفاع التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) سيلجأ إلى تثبيت أسعار الفائدة خلال هذا العام ما زاد من قوة الأسهم.

ولفت إلى أن البيانات الاقتصادية الأخيرة الصادرة عن الاقتصاد الأميركي بخصوص تقرير الوظائف أظهرت تراجع أعداد الوظائف الجديدة إلى جانب انخفاض معدلات الأجور خلال شهر سبتمبر الماضي ما زاد التوقعات بعدم قدرة البنك المركزي الأميركي على رفع أسعار الفائدة هذا العام.

وبين أن أسعار الذهب انخفضت بنسبة 0,56٪ مطلع الأسبوع الماضي لكنها استطاعت الانتعاش يوم الجمعة، لاسيما بعد أن واجهت مستوى المقاومة عند 1100 دولار للأونصة.

وذكر م.الوهيدة أن الانخفاض في مستويات الذهب أتى كتصحيح متوقع عقب الارتفاع الكبير الذي شهده يوم الجمعة على حساب ضعف الدولار الأميركي، حيث سجلت أسعار الذهب أعلى مستوى عند 1141,20 دولارا للأونصة بعد أن افتتحت جلسة يوم الجمعة عند 1113,70 دولارا للأونصة.

وأوضح أن التصحيح في مستويات الذهب أتى في ظل ارتفاع مؤشرات الأسهم الآسيوية والأوروبية لتحذو حذو الأسهم الأميركية الأسبوع الماضي وهو الأمر الناتج عن تزايد الإقبال على الأسهم بعد التوقعات بأن الاحتياطي الأميركي في طريقه إلى تأجيل قرار رفع أسعار الفائدة بعد البيانات التي أظهرت أن قطاع العمالة الأسوأ من المتوقع. وتوقع أن يستهدف الذهب مستوى 1148,2 دولارا «واختراق هذا المستوى سيمهد الطريق للوصول إلى 1151,5 دولارا للأونصة»، مبينا أن الذهب لايزال منخفضا بنحو 4٪ مقارنة مع أسعار بداية العام في حين سجلت الفضة ارتفاعا قدره 5,4٪ يوم الجمعة الماضي.

الذهب في لندن

7 أكتوبر 2015، سعر الأونصة
قبل الظهر بالدولار

الذهب لأعلى مستوى بأسبوعين

سنغافورة - رويترز: ارتفعت أسعار الذهب لأعلى مستوى في أسبوعين تقريبا امس إذ عزز المزيد من البيانات عن تباطؤ الاقتصاد الأميركي وجهات النظر بان مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سيرجئ رفع أسعار الفائدة للعام المقبل.

وارتفع سعر الذهب في العقود الفورية 0,4٪ إلى 1151,60 دولارا للأوقية (الأونصة)، وكان ارتفع في وقت سابق إلى 1152,90 دولارا في أعلى مستوى منذ 24 سبتمبر. وكانت التعاملات هزيلة في آسيا إذ ان السوق الصينية أكبر مستهلك للذهب في العالم في عطلة.

وبين المعادن النفيسة الأخرى واصلت الفضة ارتفاعها لليوم الرابع على التوالي لتصعد 0,5٪ إلى 15,95 دولارا للأوقية قرب أعلى مستوى في ثلاثة أشهر ونصف الشهر عند 16,08 دولارا الذي بلغته في الجلسة السابقة.

وارتفع البلاتين 1٪ إلى 943,5 دولارا للأوقية بعد أن انخفض إلى أدنى مستوى له في نحو سبع سنوات الأسبوع الماضي.

وارتفع البلاديوم نحو 1٪ إلى 709,45 دولارات للأوقية قرب أعلى مستوى له منذ يونيو.

أسهم أوروبا لأعلى مستوى في 3 أسابيع

لندن - رويترز: ارتفعت أسهم أوروبا للجلسة الرابعة على التوالي لأعلى مستوى في 3 أسابيع امس مع صعود سهم ساب ميلر بعد عرض استحواذ معدل من آنهاوزر-بوش إنبيف، كما اقتفت شركات التعدين أثر موجة صعود في أسعار المعادن الصناعية الرئيسية.

وصعد سهم ساب ميلر 2,8٪ بعد أن رفعت إنبيف أكبر منتج للجعة في العالم قيمة عرضها للاستحواذ على منافستها الأكبر إلى 42,15 جنيه استرليني للسهم نقدا مما يجعل القيمة السوقية لساب ميلر نحو 68 مليار جنيه استرليني (103,63 مليارات دولار).

وزاد مؤشر ستوكس يوروب 600 للموارد الأساسية 3,2٪ ليكون أكبر القطاعات الرابحة بعد أن ارتفعت أسعار النحاس والألومنيوم والنيكل ما بين 0,5 و1,2٪. وصعدت أسهم أنجلو أمريكان وريو تينتو وبي.اتش.بي بيليتون ما بين 4,0 و5,6٪.

وارتفع مؤشر يوروفرست 300 لكبرى الأسهم الأوروبية 0,6٪ إلى 1431,03 نقطة بعد أن صعد إلى 1432,26 في أعلى مستوى منذ منتصف سبتمبر.

وفي أنحاء أوروبا ارتفع مؤشر فاينانشال تايمز البريطاني 0,5٪ وكاك 40 الفرنسي 0,4٪ وداكس الالماني 0,7٪ في بداية التعاملات.

«سابك»: مشروع سعودي مرتقب بـ 30 مليار دولار

سيئول - رويترز: قال الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» أحد أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم إنه يتوقع التوصل لقرار في الربع الثاني من 2016 بشأن المضي قدما في مشروع مصنع لتحويل النفط إلى كيماويات بقيمة 30 مليار دولار. وقال يوسف البنيان نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بالإنابة إنه يجري تقييم اقتصاديات المشروع الذي أكد الحجم المحتمل لاستثماراته وإن فرص المضي قدما في تنفيذه تبلغ 50٪.

وقال البنيان في سيئول إنه إذا مضت الشركة قدما في المشروع فسيتم إنتاج الخام الذي سيتم تزويد المصنع به في ينبع على الساحل الغربي للسعودية بأسعار السوق.

وقال «إنه مشروع كبير للغاية ولهذا السبب يحتاج إلى تحليل عميق وتقييم.. هذا المشروع، من نوع المشروعات التي تحتاج بالفعل لتقييمها لأن أسعار الخام الحالية تؤثر على ناتج المشروع».

وأضاف «من المحتمل أن يكون لدينا في الربع الثاني من العام رؤية، أكثر وضوحا حول أين يقف هذا المشروع».

وتقوم شركات البتروكيماويات السعودية التي تواجه قيودا في إمدادات الغاز بتنويع مزيجها من المواد الخام وتستخدم منتجات من المشتقات النفطية مثل النفتا.

«ديلويت»: فرص استثمارية بقطاعي الطاقة والأمن في العراق

يعد العراق واحدا من البيئات القانونية المعقدة من المنظور الضرائبي حيث لايزال الإطار التشريعي ومنهجية السلطة الضريبية في مرحلة التطور. إلا أنه وبحسب تقرير ديلويت الأخير «دليل ممارسة الأعمال -الموقف الضريبي في العراق»، يوفر العراق عددا كبيرا من الفرص الاستثمارية، لاسيما في قطاعي الطاقة والأمن.

في الواقع، أصدر قانون الموازنة العراقية للعام 2015 عددا من الأحكام التي تهدف إلى توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية من خلال فرض ضرائب جديدة على المبيعات وتطبيقها على المنتجات الاستهلاكية مثل التبغ، وخدمات الإنترنت، وغيرها، هذا بالإضافة إلى تنفيذ قانون التعرفة الجمركية. كما تم تطبيق هذه الضرائب على الدخل الشخصي للعاملين في العراق، من خلال تخفيض البدلات القانونية والشرائح الضريبية وتطبيق ذلك على المواطنين العراقيين والأجانب على حد سواء، مما يؤدي إلى خلق نطاق أوسع للنظام الضرائبي مقارنة بالعديد من دول الشرق الأوسط المجاورة.

وفي هذا الإطار، علق الشريك المسؤول عن خدمات الضرائب الدولية وضرائب الدمج والاستحواذ في ديلويت الشرق الأوسط ألكس لو قائلا: «على الرغم من أن بلدان الشرق الأوسط لم تول في السابق اهتماما كبيرا بالأنظمة الضرائبية، إلا أن المشهد الحالي يتغير. فالسلطات الضريبية في جميع أنحاء المنطقة، ومن ضمنها العراق، أصبحت تنظر إلى الضرائب بشكل متزايد على أنها مصدر حيوي لتوليد عائدات مستدامة في ظل انخفاض أسعار النفط. في الواقع، نشهد حاليا ارتفاع نسبة الوعي لأهمية زيادة عائدات الضرائب، حيث عمدت السلطات الضريبية في العراق على دراسة نظيراتها في المنطقة للاستفادة من خبراتهم، وسعت بشكل استباقي إلى تأمين التدريبات التقنية اللازمة في هذا المجال».

وتتضمن الخلاصات الأساسية لتقرير «ديلويت» النقاط التالية:

● في حين لايزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، يعتبر نمو القطاع غير النفطي مهما على المدى الطويل بهدف تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي والبنية التحتية.

● يرتكز قانون الموازنة الاتحادية للعام 2015 على أهداف وافتراضات معينة طموحة. إلا أنه من المرجح أن تكون عملية توليد الإيرادات عبر تحصيل الضرائب حاجة أساسية في الفترة المقبلة نظرا إلى توقع استمرار انخفاض أسعار النفط خلال عامي 2015 و2016، بالإضافة إلى ازدياد الإنفاق على قطاعي الدفاع وإعادة التأهيل.

● تشكل احتياجات المنطقة الكبيرة لمشاريع البنية التحتية والتنمية فرصا كبيرة للشركات التي تعمل على إعادة النظر في الآفاق المستقبلية لاستثماراتها.